

المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والأربعون بعد المائة
روما، 22 أبريل/نيسان 2026


الاستثمار في السكان الريفيين

محضر الاجتماع الثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2026/147/R.11

بند جدول الأعمال: 11(ب)

التاريخ: 17 أبريل/نيسان 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

كلوديا تن هاف

سكرتيرة الصندوق

مكتب سكرتير الصندوق

البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

Allegra Saitto

المديرة والمراقبة المالية

شعبة المراقب المالي

البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

محضر الاجتماع الثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- ترد في هذا المحضر مداوات الاجتماع الثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات، الذي انعقد في 30 مارس/آذار 2026 بطريقة مختلطة. ووافقت اللجنة على هذا المحضر وجرى إطلاع المجلس التنفيذي عليه للعلم.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الممثلون عن الجزائر وأنغولا والبرازيل والصين وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومراقب يمثل سويسرا. وحضر الاجتماع أيضا كل من كبيرة موظفي الشؤون القانونية والحوكمة؛ ونائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ والمدير وكبير موظفي إدارة المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ والمديرة والمراقبة المالية، شعبة المراقب المالي؛ ومديرة مكتب المراجعة والإشراف؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ ورئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2026/180/R.1) - للموافقة

3- اعتمد جدول الأعمال، مع إدراج بندين في إطار البند 9 من جدول الأعمال، مسائل أخرى:

- النتائج الشاملة لعمليات مراجعة 11 مكتبا من مكاتب الصندوق خلال الفترة 2023-2025 (رواندا، والفلبين، ومصر، والكاميرون، وكمبوديا، وكينيا، وغانا، وإثيوبيا، والبرازيل، وكوت ديفوار، وتركيا) (IAR-26-02)؛ [جلسة مغلقة]
- مراجعة الإشراف على البرنامج القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى (IAR-26-03). [جلسة مغلقة]

البند 3 من جدول الأعمال – القوائم المالية للصندوق - للاستعراض

(أ) استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، (بما في ذلك جلسة مغلقة مع المراجع الخارجي، إذا اقتضى الأمر) (AC 2026/180/R.2 + Add.1 + Add.2 + Add.3)

(ب) الاستعراض الرفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق وحده لعام 2025 (AC 2026/180/R.3)

(ج) تقرير الكشف عن الاستدامة لعام 2025 (AC 2026/180/R.4)

4- عرضت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال مشيرة إلى رأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات الذي أبداه المراجع الخارجي بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. وفيما يتعلق بالسنة المالية 2025، أكدت الإدارة الفعالية التشغيلية لجميع الضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة مع شهادة مستقلة من المراجع الخارجي.

5- وعرضت الإدارة الدوافع الرئيسية للوضع المالي للصندوق والنتائج المبلغ عنها، مشيرة إلى أن الوضع المالي العام ظل سليما على الرغم من تقلبات السوق. وبلغت حقوق المساهمين في الصندوق 11.6 مليار دولار أمريكي، وكانت الاستدامة على المدى الطويل متحققة ويجري رصدها عن كثب. واختتمت السنة المالية 2025 بمكسب شامل موحد قدره 50 مليون دولار أمريكي. ولوحظ كذلك أن جميع النسب المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 ظلت ضمن معايير سياسات الصندوق، وأن الصندوق حافظ على سيولة كافية لتلبية متطلبات الصرف. وأبلغت الإدارة عن اتجاهات إيجابية في مدفوعات سداد القروض، مع الإقرار بحدوث تدهور عام في نسبة القروض المتعثرة في وقت سابق من السنة. وقُدِّم تحديث إيجابي يفيد بأن بعض الدول

الأعضاء سددت التزاماتها بشأن القروض المستحقة، ما أدى إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى متوسطها التاريخي البالغ نحو 2.4 في المائة. وأقرّ بالدعم الاستباقي الذي قدمته شعبة المراقب المالي وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد القوائم المالية الموحدة لعام 2025.

6- وقدمت الإدارة لمحة عامة عن الإبلاغ عن الاستدامة لعام 2025، الذي عُرض كمعلومات تكميلية للقوائم المالية الموحدة. ولوحظ أن عمليات الكشف عن الاستدامة لعام 2025 أُعدت وفقاً للمعيارين الأول والثاني للإبلاغ المالي في إطار معايير الكشف عن الاستدامة الصادرة عن مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والتي تُعد المرجع الأفضل في الأسواق لمتطلبات هذا النوع من الكشف، وأنها حددت المخاطر والفرص الجوهرية المتعلقة بالاستدامة. واستندت عمليات الكشف أيضاً إلى تقارير الصندوق ووثائقه الرسمية الأخرى. وأقرت الإدارة بالتعاون الواسع بين الشُعَب الذي أتاح إعداد هذا التقرير بنجاح وأعربت عن التقدير حيال ذلك.

7- وقدم مراجع الحسابات الخارجي مزيداً من التفاصيل بشأن أعمال مراجعة الحسابات المنفّذة فيما يتعلق بالقوائم المالية.

8- ورحب أعضاء اللجنة بالقوائم المالية الموحدة لعام 2025. وطلبوا توضيحاً بشأن توقيت خطاب الإدارة الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي، ومعلومات عن السياسات المحاسبية للقطاع الخاص والآثار الإيجابية المحتملة للإبلاغ عن الاستدامة على تكلفة الاقتراض.

9- وقدمت الإدارة التوضيحات المطلوبة، مشيرة إلى أنه سيجري إطلاع لجنة مراجعة الحسابات على خطاب الإدارة في اجتماعها الحادي والثمانين بعد المائة. وأوضحت الإدارة أن السياسات المحاسبية تطبق باتساق لضمان التقيد بمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأوضحت الإدارة كذلك أنه في حين يعكس الإبلاغ عن الاستدامة أفضل الممارسات ويقدم معلومات شاملة عن أثر الصندوق، فإن عمليات الكشف هذه لا تؤثر سوى بصورة غير مباشرة على تكلفة الاقتراض، وذلك من خلال تعزيز مكانة الصندوق كمصدر مستدام.

10- الحصيلة والمتابعة:

اعتُبر أن الوثيقة AC 2026/180/R.2 وضمائمها قد استُعرضت وسُتقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها ثم إلى دورة مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2027 للعلم. وأُحيط علماً بالوثيقة AC 2026/180/R.4 وستُقدم إلى المجلس التنفيذي للعلم. وستُقدم الوثيقة AC 2026/180/R.3 إلى دورة المجلس التنفيذي للعلم.

البند 4 من جدول الأعمال – التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق خلال عام 2025 (AC 2026/180/R.5) - للاستعراض

11- رحبت اللجنة بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف وأشادت بالتقدم القوي المحرز في عام 2025، ولا سيما تحسن تنفيذ خطة المراجعة الداخلية واعتماد نهج استشرافية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. ولاحظ الأعضاء الاتجاه الإيجابي في معدلات إنجاز عمليات المراجعة وشجعوا مكتب المراجعة والإشراف على مواصلة تعزيز الأداء والابتكار.

12- وأعرب الأعضاء عن شواغلهم بشأن عدم تنفيذ نحو 20 في المائة من توصيات المراجعة أو بقائها متأخرة عن مواعيدها، وطلبوا توضيحاً بشأن حالات التأخير والمساءلة والجدول الزمني، ولا سيما فيما يخص المجالات ذات الأولوية العالية مثل الإدارة المالية للمشروعات والاستراتيجية الرقمية وإدارة المخاطر المؤسسية. وأفاد مكتب المراجعة والإشراف بأن معدلات التنفيذ متسقة مع الاتجاهات التاريخية. ويعكس التأخير إلى حد كبير تعقيد التوصيات، التي استلزمت التنسيق بين عدة شعَب. وأحرز تقدم كبير في المسائل الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الإدارة المالية والاستراتيجية الرقمية، حيث جرى تحليل الأسباب الجذرية ووضعت خطط عمل مفصلة. وكانت هذه المبادرات جارية ولذلك لم تُصنف بعد على أنها منجزة.

- 13- وأقرت اللجنة بمعدل الإنجاز البالغ 82 في المائة، وتساءلت عما إذا كان التنفيذ الكامل ممكنا وطلبت توضيحا بشأن ترحيل مهام المراجعة. وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن الحد من عمليات الترحيل يمثل أولوية وسيتابع تحقيقه من خلال تحسين العمليات مثل تتبع الوقت وتحليل عبء العمل. وأشار مكتب المراجعة والإشراف أيضا إلى أن القيود المتعلقة بالموارد البشرية وحالات الغياب غير المتوقعة استمرت في التأثير على التنفيذ، ولكنه أكد أن الفريق يركز على إنجاز خطة العمل بالكامل خلال السنة.
- 14- وطلب الأعضاء توضيحا بشأن عدد قضايا التحقيق، بما في ذلك فئة "القضايا الأخرى" والإطار الزمني للتحقيقات المنجزة. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن هذه الفئة تشمل إلى حد كبير مسائل خارجة عن ولايته، مثل المنازعات المتعلقة بالتوظيف أو العقود. وفيما يتعلق بالتحقيقات الكاملة في القضايا المنجزة في عام 2025، أُغلقت 23 قضية في عام 2025؛ غير أن معظم التحقيقات - 21 قضية - وردت في سنوات سابقة، ما يعكس الوقت اللازم لإجراء تحقيقات شاملة. وأغلق عدد قياسي بلغ 161 قضية في عام 2025، منها 58 قضية وردت قبل عام 2025 و103 قضايا وردت في عام 2025.
- 15- ووصف مكتب المراجعة والإشراف أيضا استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات المراجعة لأغراض تقييم المخاطر وفي التحقيقات لأغراض صياغة التقارير وضمان الجودة، مع وجود ضمانات مناسبة (مثل النظم غير المتصلة بالإنترنت للبيانات الحساسة)، مع التأكيد أن الذكاء الاصطناعي لا يحل محل حكم المحققين في إعداد التقارير النهائية.
- 16- وسلطت اللجنة الضوء على أوجه الضعف المتكررة في التوريد والإشراف المالي والحوكمة وعلى أهمية سلامة الموظفين. وأكد مكتب المراجعة والإشراف ضرورة تعزيز إدارة المخاطر الداخلية وإعادة تقييم الاعتماد على إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، مع الحفاظ على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لدعم الموظفين والاستشاريين، ولا سيما في ظل توسع أنشطة الصندوق في البيئات الهشة.
- 17- وأخيرا، طلب الأعضاء توضيحا بشأن إطلاع الشركاء الخارجيين على تقارير المراجعة الداخلية. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى تزايد الطلب على عمليات الكشف عن هذه التقارير وأكد أن هناك مناقشات جارية لاستعراض السياسات القائمة وتوضيح إطار إطلاع الشركاء على معلومات المراجعة، ولا سيما في سياق الشراكات الخارجية ومتطلبات التمويل. وفي سياق إطلاع الشركاء على نتائج المراجعة، ومع الإقرار بأهمية اطلاع الدول الأعضاء على أوجه الضعف في الرقابة في المشروعات التي تديرها وقدرتها على معالجتها، أشارت الإدارة إلى أن تقارير المراجعة تقيّم في المقام الأول إشراف الصندوق وأداءه وليس أوجه الضعف في الرقابة على مستوى المشروعات. وعلاوة على ذلك، يلزم مراعاة الاعتبارات القانونية والأحكام الثنائية المتفق عليها على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأسباب مختلفة والقيود المتعلقة بالموارد. ومن منظور الحوكمة، قد لا يكون توسيع نطاق عمليات الكشف مناسباً. وخلصت اللجنة إلى أن هذه المسألة تتطلب مناقشة مستقلة في اجتماع مقبل للجنة مراجعة الحسابات لاستكشاف النهج الممكنة والتعديلات المحتملة على متطلبات الكشف وسبل ضمان تمكين أصحاب المصلحة من التصرف على نحو مسؤول بناء على النتائج ذات الصلة.
- 18- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستُنشر على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء على أن يقتصر الوصول على ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. ستناقش مسألة الوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات في الاجتماع المقبل للجنة مراجعة الحسابات
- البند 5 من جدول الأعمال – التقرير السنوي عن أنشطة مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق لعام 2025 (AC 2026/180/R.6) - للاستعراض**
- 19- رحبت اللجنة بتقرير مكتب الشؤون الأخلاقية، وأشدت بوضوح الأشكال البيانية التوضيحية وأقرت بفعالية الفريق الصغير في إدارة ولاية بهذا الاتساع.

- 20- ولاحظ الأعضاء أن 316 مسألة أُثيرت في عام 2025، وأن مكتب الشؤون الأخلاقية تلقى 37 شكوى رسمية بشأن حالة سوء سلوك، منها شكوى واحدة فقط تتعلق بحالة سوء سلوك جنسي، وتساءلوا عما إذا كان هذا العدد متناسبا أم يعكس نقصا محتملا في الإبلاغ. وأوضح مكتب الشؤون الأخلاقية أن التدخل المبكر والتدريب وأنشطة التوعية مكنت الموظفين من تقييم حالات سوء السلوك المحتملة ومعالجتها على الفور. ولا يدل انخفاض عدد عمليات الإبلاغ على أي تقاعس، وتهدف السياسات الجارية إلى تعزيز آليات الوقاية والإبلاغ.
- 21- وسلط الأعضاء الضوء على النهج المبتكر والعملي لبرنامج التصريح عن الذمة المالية واستفسروا عن التحديات المرتبطة بالتنفيذ. وأقر مكتب الشؤون الأخلاقية بأن تأخر تقديم التصريحات يمثل تحديا، ولكنه أفاد بتحقيق معدل امتثال بنسبة 100 في المائة. وبادر الموظفون بطلب التوجيه، ما يدل على تحول إيجابي في الثقافة التنظيمية. وسيستمر البرنامج في التطور بالتوازي مع إطار تضارب المصالح.
- 22- وتساءل الأعضاء عما إذا كانت المسائل المتعلقة بالأخلاقيات تختلف بين المكاتب الميدانية والمقر. وأشار مكتب الشؤون الأخلاقية إلى أن اللامركزية ساهمت في زيادة إبراز المسائل الميدانية، ولا سيما سوء السلوك الجنسي، ولذلك حُصصت موارد ودورات تدريبية إضافية للمكاتب الميدانية. وساعدت الزيارات إلى الأفرقة الإقليمية في ضمان التواصل وتقديم الدعم.
- 23- واقترح الأعضاء استكشاف مزايا وضع آليات داخلية للتسوية غير الرسمية. وأكد مكتب الشؤون الأخلاقية أن هناك برنامجا للوساطة قيد الإعداد، إلى جانب تقديم تدريب إلى المتفرجين النشطين. ويجري توسيع نطاق جهات الاتصال المعنية بسوء السلوك الجنسي ليشمل شعب المقر، ويعمل مكتب الشؤون الأخلاقية أيضا في تعاون وثيق مع رابطة موظفي الصندوق ومكتب المراجعة والإشراف وشعبة الموظفين والثقافة وأفرقة الشؤون القانونية من أجل الأخذ بنهج منسق.
- 24- وأقرت اللجنة بالنهج الاستباقي لمكتب الشؤون الأخلاقية، الذي يركز على التدخل المبكر والتدريب والتمكين والتعاون بين الدوائر. وأحاط الأعضاء أيضا علما بالمبادرات الجارية لتعزيز الإبلاغ عن المسائل الأخلاقية ومنعها وتسويتها على نطاق الصندوق.
- 25- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستُقدم إلى الدورة السابعة والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي للعلم.
- البند 6 من جدول الأعمال – الإطار التجريبي لضمانات الانتماء الجزئية (AC 2026/180/R.7) – للاستعراض**
- 26- عرضت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرة إلى أن مناقشات معمقة أجريت مع الدول الأعضاء في اجتماعات ثنائية وفي الحلقة الدراسية غير الرسمية. وسلط الضوء على أن المشروع التجريبي لضمانات الانتماء الجزئية سيتبع نهجا تدريجيا ومعاييرا على نحو جيد. وسيقتصر الإطار التجريبي في مرحلته الأولى على عمليات هيكلية الديون التي تعالج مخاطر الانتماء فحسب، بما يضمن بقاء ضمانات الانتماء الجزئية ضمن مستوى الإقبال على المخاطر المعمول به في الصندوق. وأشارت الإدارة كذلك إلى أنه عند نهاية المرحلة التجريبية في عام 2029، سيجري إطلاع المجلس التنفيذي على نتائج المرحلة التجريبية والدروس المستفادة.
- 27- وطلب أعضاء اللجنة توضيحات بشأن ذخيرة المشروعات، وما إذا كانت الضمانات ستُقدم على أساس مبدأ التساوي، وما إذا كان يمكن تطبيقها على المشروعات الممولة تمويلًا مشتركًا. وطلب الأعضاء أيضا مزيدا من التفاصيل بشأن الحصائل المتوقعة للإطار التجريبي. وأخيرا، ذُكر توسيع نطاق العينة التجريبية لتشمل أكثر من ثلاث حالات استخدام كإمكانية لتعزيز قيمة التعلم من التجربة نفسها.

28- وأشارت الإدارة إلى أن الهدف الرئيسي للإطار التجريبي هو اختبار السلسلة المالية بأكملها من منظور تشغيلي ومؤسسي على حد سواء. وهذا من شأنه أن يتيح إجراء تقييم شامل لتطبيق هذه الأداة وقابليتها للتوسيع وهيكلتها القانونية، بما في ذلك تقييم المخاطر والرصد والمعالجة المحاسبية وإدارة السيولة والتعرض للمخاطر والإبلاغ والضوابط الداخلية. وأكدت الإدارة كذلك أن ضمانات الائتمان الجزئية تعتبر أدوات مرنة للغاية ويمكن استخدامها على أساس مبدأ التساوي أو تطبيقها على هياكل تمويل أخرى. وعلاوة على ذلك، أوضحت الإدارة أن فرص الهيكلية المشتركة المشار إليها في الوثيقة تشبه مشروعات الفئة جيم من حيث إن الشريك الآخر يبادر بتصميم المشروع وتنفيذه ويتولى قيادتهما، بينما يضطلع الصندوق بدور الشريك الداعم. وأشار إلى أن اتفاقيات ضمانات الائتمان الجزئية ستشمل بنود تعويض مقابل لضمان سداد المقترض للمبلغ المضمون، وبالتالي حماية امتيازات الصندوق وحصاناته.

29- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستُقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها.

**البند 7 من جدول الأعمال – خطة اختيار مراجع الحسابات الخارجي للفترة 2027-2031
(AC 2026/180/R.8) - للاستعراض**

30- قدمت الإدارة لمحة عامة عن عملية اختيار مراجع الحسابات الخارجي للولاية التي تغطي الفترة 2027-2031، مشيرة إلى أن فترة الولاية الأولى لشركة PricewaterhouseCoopers ستنتهي في السنة المقبلة، عقب مراجعة القوائم المالية لعام 2026. وستُعرض النتائج النهائية لعملية الاختيار على المجلس التنفيذي للموافقة عليها بحلول نهاية عام 2026. ودُعي أعضاء لجنة مراجعة الحسابات إلى تقديم دعمهم لهذه العملية.

31- ورحّب أعضاء اللجنة بالوثيقة، وتطوع ممثلًا المملكة المتحدة وإيطاليا للعمل بصفتها جهتي اتصال للجنة مراجعة الحسابات في عملية الاختيار.

32- **الحصيلة والمتابعة:** أحاطت اللجنة علماً بخطة اختيار مراجع الحسابات الخارجي للفترة 2027-2031 وتتطلع إلى تلقي مزيد من التحديثات بشأن عملية الاختيار في الوقت المناسب.

**البند 8 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الحادي والثمانين بعد المائة للجنة
مراجعة الحسابات (AC 2026/180/R.9) - للاستعراض**

33- **الحصيلة والمتابعة:** استعرضت اللجنة مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الحادي والثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات المقرر عقده في يونيو/حزيران، مع إضافة بند بشأن استعراض الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية.

البند 9 من جدول الأعمال - مسائل أخرى

34- نُظر في البنود التالية في جلسة مغلقة، ويُبلّغ عنها على حدة:

(أ) النتائج الشاملة لعمليات مراجعة 11 مكتبا من مكاتب الصندوق خلال الفترة 2023-2025 (رواندا، والفلبين، ومصر، والكاميرون، وكمبوديا، وكينيا، وغانا، وإثيوبيا، والبرازيل، وكوت ديفوار، وتركيا) (IAR-26-02)؛

(ب) مراجعة الإشراف على البرنامج القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى (IAR-26-03).